

كوتلاري عيراق
داد كاي بالاي لو تقيحه دي



جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

عدد: ١٥ / تمهنية / ميز / ٢٠١٢

تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ١٣/٥/٢٠١٢ برئاسة القاضي السيد سعدت المصمود وعضوية كل من السادة القضاة فاروق محمد السلي ووعتر ناصر حسين واكرم طه محمد واكرم احمد باهان ومحمد صائب التقيشدي وعبود صالح التميمي ومهاجبل شمشون فس كوركيين وحسين ابو ائتن المائونين بالقضاء باسم الشعب واصدرت قررها الاتي :

التميز (المدعي) / ناصر عبد السجاد عبد الحسن وكيله المحاميان جلال عبد رضا وهاتم شحلاء جاسم .

التميز عليهم / المدعي عليهم /

١. وزير التعليم العالي والبحث العلمي/ إضافة لوظيفته وكيله الموظف الطوفاني يوسف ناظم غويوي
٢. رئيس جامعة البصرة/ إضافة لوظيفته وكيله الموظف الطوفاني علي حسين طه .
٣. عبد الزهرة عبد الرسول لعدا وكيله المحامسي مرتضى منسي الشمري .

الترافع

ادعي وكيل المدعي (التميز عليه) أمام محكمة القضاء الإداري ان موكله الأستاذ مساعد (مكتوواء) في جامعة البصرة / كلية الآداب ويشغل منصب مساعد عميد الكلية وقد خصصت له الوحدة السكنية (٥١) في مجمع كليات باب الزبير بموجب الأمر الإداري ٩٢٨٥ في ٢٠/١٠/٢٠٠٥ الصادر عن مساعد رئيس الجامعة وبموافقة رئيس الجامعة ويايجاز سنوي مقداره مسكون الف دينار سائل بدفعه كونه شاغل لوحدة سكنية . وقد اصدر المدعي عليه الاول (وزير التعليم العالي والبحث العلمي) إضافة لوظيفته) كتابه المرقم (١٣٧٥) في ١٧/١٠/٢٠١٠ المتضمن الأمر بإخلائه الدار المذكورة وتسليمها للمدعي عليه الثالث (التميز) نون الرجوع الى الأوامر الإدارية لدى المدعي عليه الثاني (رئيس جامعة البصرة/ إضافة لوظيفته) والتي أعطت لموكله (المدعي) الحق بالسكن وفقاً للقانون وأنشأت له الحق كمتأجر . ثم قام المدعي عليه الثاني بتوجيه الإنظار (٧/٣٥/١٢٩٥٩) في ٢٢/٦/٢٠١٠ لموكله يطلب فيه تخلية الوحدة السكنية تساعاً على الأمر السوزري . عمساً ان تعليمات السكن واشطوط لم تميز للمدعي عليه الثالث المعطية باستقلال حق موكله في السكن ولم تمنحه

كوت أمّاري عراقي
داد كاري بالائي ليهنتيخادي



جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا
العدد: ٢٠١٣/٢٢ (التحادوية/تيميز/٢٠١٣)

الحق بالمطالبة بالبروج لانسفله الوحدة السكنية بعد تزوجه لها شر مفترقه
الطهر الدراسة منذ عام ٢٠٠٠ لإكمال (الماجستير والدكتوراه) وعودته مجدداً
للمطالبة بها وبعد تخصيصها اصولياً تموتكه خلال سفر الأكلير ، وان حقه قد سقط
بموجب ضوابط وتعليمات السكن الجامعي والأسر الجامعي بتخصيصها تموتكه
واستلام بدلات الإيجار السنوية ، وقد أقام المدعي الدعوى المرخصة (١٣٣٨/ب/٢٠١٠) أمام
محكمة بعادة البصرة وتم ردها لعدم الاختصاص وصعدت تيميزاً ، تقلم المدعي بتاريخ
٢٠١١/١/١١ وأقام دعواه بتاريخ ٢٠١١/٨/٣ طالماً الحكم بالتزم المدعي عليه الأول بإلغاء الأمر
القراري المرقم (١٣٧٥) في ٢٠١٠/١/١٧ ومنع معارضة المدعي عليهم للمدعي بمنفاته بالتسكن
بالوحدة السكنية المذكورة ، ونتيجة المرافعة المحضورية العظيمة أصدرت محكمة القضاء الإداري
بتاريخ ٢٠١٢/١/٢٥ وبعد اضبارة ٢٩١/ق/٢٠١١ حكماً يقضي بإلغاء الأمر القراري الصادر عن
المدعي عليه الأول لان القرار محل الطعن المرقم (١٣٧٥) في ٢٠١٠/١/١٧ ليس له سند من
القانون ورد الدعوى بالنسبة للمدعي عليه الثالث لعدم توجه الخصومة ، وقد اعيد القرار منقوضاً
بموجب قرار المحكمة الاتحادية العليا المرقم (٣٦/التحادوية/تيميز/٢٠١٢)
الصادر بتاريخ ٢٠١٢/٣/٦ ، وفي جلسة المراجعة يوم ٢٠١٣/١/١٦ وبناداً على طلب
وكل المدعي عليه الثالث بإبطال عريضة الدعوى ومشروعية الطلب قررت محكمة القضاء الإداري
إبطالها استناداً الى احكام المادة (٥٦) من قانون المرافعات المدنية رقم (٨٣) لسنة ١٩٦٩ -
طعن التميز بالتكم بواسطة وكيله أمام المحكمة الاتحادية العليا بالاتحته التمييزية
تموزيخة ٢٠١٣/١/٢٢ طالماً نقضه للأسباب الواردة فيها .

القرار:

لدى التسديق والمدارئة من المحكمة الاتحادية العليا وجد ان الطعن التيميزي مقدم
ضمن المدة القانونية فور قبوله شكلاً وئدي عطف النظر في القرار التميزي وجد انه صحيح
وموافق للقانون تنك ان الدعوى المرخصة (٢٩١/ق/٢٠١١) كانت قد تركت المراجعة
في الجلسة المؤرخة ٢٠١٢/١١/١٢ لعدم حضور أطراف الدعوى والاستناد
للمادة (١/٥٤) من قانون المرافعات المدنية المرقم (٨٣) لسنة ١٩٦٩
المعدل بعد نقضها من المحكمة الاتحادية العليا بقرارها المرقم (٣٦/التحادوية/تيميز/٢٠١٢)
في ٢٠١٢/٣/٦ وفي الجلسة المؤرخة ٢٠١٣/١/١٦ حيث لم يحضر من أطراف الدعوى

كوت ماري عراقي
داد كاي بالاي ليهنتيخادي



جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا
العدد: ١٥/تعدلية/٢٠١٣

سور المدعي عليه الثالث وقد طلب إبطال عريضة الدعوى فاستجابت محكمة القضاء الإداري لتطلب وقررت إبطالها وفقاً لمنطوق المادة (٢/٥٦) من قانون المرافعات المدنية فيكون قرارها صحيحاً وموافقاً للقانون قرر تصديقه ورد الاعتراضات التمييزية وتعميل المعيز رسم التمييز وصدر القرار بالاتفاق في ٢٠١٣/٥/٦ .

الرئيس
مهدت محمود

العضو
فاروق محمد الماسري

العضو
هجر ناصر حسين

العضو
أكرم فهد السيد

العضو
أكرم أحمد بهان

العضو
محمد صالح التليباني

العضو
عزود صالح الجميلى

العضو
مبختاير شخون قاسي

العضو
حسين أبو الخثر